الفصل العاشر: افتتاح النظر في صناعة المنطق

(58) وقصدنا الآن الشروع في صناعة المنطق. فينبغي أن نفتتح النظر في هذه الصناعة بما قد قيل إنّ العادة قد جرت أن يفتتح به في كلّ كتاب.

فالغرض في هذه الصناعة هو تعريف جميع الجهات وجميع الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد لحكم ما على الشيء أنّه كذا أو ليس كذا- أيّ حكم كان- والتي بها تلتئم تلك الجهات والأمور.

(59) ومنفعة هذه الصناعة أنّها هي وحدها تكسبنا القدرة على تمييز ما تنقاد إليه أذهاننا هل هو حقّ أو باطل، وبالجملة فإنّها تكسب القوّة أو الكمال الذي ذكرناه في الكتاب الذي قبل هذا. وذلك أنّا متى عرفنا أصناف انقيادات الذهن والأمور التي يسوق واحد واحد منها إلى واحد واحد من انقيادات الذهن أمكننا في كلّ حكم انقادت له أذهاننا أو ذهن غيرنا أن نعلم أيّ انقياد هو ذلك الانقياد وأيّ الأمور ساق الذهن إلى ذلك الانقياد، ونعلم طبيعة تلك الأمور التي تسوق الذهن إلى انقياد لحقّ أو باطل وإلى أيّ مقدار من الانقياد تسوق تلك الأمور، هل [إلى انقياد] هو يقين أو مقارب لليقين أو دون ذلك.

(60) وأمّا عدد أجزاء الصناعة فهو على عدد/ أصناف انقياد الذهن وعلى عدد الأشياء التي شأنها أن تتقدّم تلك الأمور. وأصناف تلك الأمور فهي خمسة على ما بيّن، والأشياء التي تتقدّمها ثلاثة، ونحن نعلم ذلك ممّا قيل، فأجزاء صناعة المنطق ثمانية. فالجزء الأوّل هو الذي يشتمل على المعقولات المفردة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب المقولات. والجزء الثاني هو الذي يشتمل على المقدّمات، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب [باري مينيّاس] ، ومعناه العبارات. والجزء الثالث يشتمل على تبيين أمر القياس المطلق، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب أنالوطيقا الأولى، ومعناه كتاب التحليلات بالعكس. والجزء الرابع يشتمل على تبيين أمور البراهين وعلى التي بها تلتئم البراهين وعلى ما هي مضافة إلى

البراهين، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى أنولوطيقا الثانية والأخيرة. والجزء الخامس يشتمل على الأشياء الجدليّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى طوبيقا ، ومعناه المواضع، ويعني الأمكنة التي بها يتطرّق في كلّ مسألة إلى انتزاع الحجج في إثباتها وإبطالها. والجزء السادس يشتمل على الأمور المغالطيّة والأشياء المضافة إليها، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى سوفسط (يق) ، ومعناه المغالطات التي قصد مستعملوها أن يظنّ بها علما أو فلسفة من غير أن يكونوا كذلك. فإنّ سوفسطس معناه حكمة مموّهة/ وعلم مموّه أو مظنون بها أنّها حكمة وليس (ت) كذلك. وكلّ من اقتنى القدرة على استعمال ما يظنّ به بسبب ذلك أنّه ذو حكمة وذو علم من غير أن يكون كذلك بالحقيقة فهو يسمّى السوفسطاي . وكثير ممّن لا يعرف معنى هذا الاسم فيظنّ أنّ سوفسطاي لقب رجل أنشأ مذهبا ما ونسب من ذهب ذلك المذهب إليه. وظنّ آخرون أنّ هذه النسبة إنّما تلحق من جحد إمكان المعارف. وليس واحد من هذين الظنّين حقا، بل معنى السوفسطاي ما قلناه، وسبب غلطهم هو جهلهم بما تدلّ عليه هذه اللفظة باليونانيّة. غير أنّه مع ذلك قد عرض لكثير ممّن اقتنى هذه القوّة أن جحد المعارف] ، لكنّ التسمية لم تلحقهم بسبب جحودهم المعارف [لكن] إنّما لحقتهم بسبب القوّة التي اقتنوها . وهذه القوّة إنّما تحصل بأن يكون للإنسان القدرة [على التمويه] بالقول [و] على مغالطة السامع بالأمور التي توهم أنّ الذي يسمعه حقّ أو بحيث لا يمكنه دفعه. ولمّا كانت المغالطة والأمور التي بها تلتئم المغالطة خاصّة من له هذه القوّة، سمّي الكتاب [الذي] فيه هذا الجزء بأمر مأخوذ عن اسم من له هذه القوّة فقيل كتاب سوفسطيقا. والجزء السابع يشتمل على ما به تلتئم الأشياء التي تسوق [الذهن] إلى التصديقات الخطبيّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى كتاب ريطوريقا ، ومعناه [الخطبيّات والبلاغيّات] . والجزء الثامن يشتمل على الأشياء التي بها/ يلتئم انقياد الذهن [إلى] الشعريّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يسمّى أبويطيقا الشعريّة، ومعناه الشعريّات.

وأرسطاطاليس كثيرا ما يعدّ كتاب القياس وكتاب البرهان [جميعا] كتابا واحدا.

[و] يسمّى مجموعها الكتاب الثالث. فلذلك كثيرا ما يسمّى كتاب سوفسطيقا الكتاب الخامس وكتاب طوبيقا الكتاب الرابع، وذلك

لاشـــتراك كتاب القياس وكتاب البرهان في اســـم واحد. فمتى جعل أجزاء المنطق بحسـب أسـامي الكتب التي تشـتمل على أجزائها جعل أجزاء المنطق سبعة.

فأمّا متى قسّـمت بحسـب ما يشـتمل عليه غرض غرض على ما قسّـمناه نحن فإنّها لا محالة ثمانية. [وأمّا السبب في أنّ أرسطاطاليس يسمّي الكتابين جميعا باسم واحد فسيبين فيما بعد]. فهذه أجزاء صناعة المنطق وأجزاء الكتاب المشتمل عليها.

(61) وأمّا نسبته، فإنّ هذه الصناعة قد يمكن أن تذهب الظنون فيها أنّها جزء من صـناعة الفلسـفة، إذ كان ما تشـتمل عليه هذه الصـناعة هي [أيضـا] أحد الأشـياء الموجودة. لكنّ هذه الأشـياء، وإن كانت أحد الموجودات، فإنّ هذه الصـــناعة ليســـت تنظر فيها و [لا] تعرّفها من جهة ما هي أحد الموجودات، لكن بما هي آلة يقوى بها الإنســـان على معرفة الموجودات، كما أنّ صـــناعة النحو تشـــتمل على الألفاظ، والألفاظ أحد الموجودات التي يمكن أن تعقل، لكنّ صـــناعة النحو/ ليست تنظر فيها على [أنّها] أحد الأشياء المعقولة، وإلّا فقد كانت تكون صناعة النحو وبالجملة صناعة علم اللغة تشتمل على المعاني المعقولة وليست كذلك. والألفاظ الدالّة وإن كانت أحد الموجودات التي يمكن أن تعقل فإنّ صـــناعة النحو ليســـت تعرّفها على أنّها معان معقولة، لكن على أنّها دالّة على المعاني المعقولة، فنأخذها [على] أنّها خارجة عن المعقولات أصـــلا، [إذ كان ليس ننظر] فيها من هذه الجهة. فكذلك صـــناعة المنطق وإن كان ما تشـــتمل [عليها هي] أحد الموجودات فليست ننظر فيها على أنّها أحد الموجودات، لكن على أنّها آلة نتوصّل [بها] إلى معرفة الموجودات، فنأخذها كأنّها شـــيء آخر خارجة عن الموجودات، وعلى أنّها آلة لمعرفة الموجودات. فلذلك ليس ينبغي أن يعتقد في هذه الصـــناعة أنّها جزء من صـــناعة الفلســـفة، [و] لكنّها صناعة قائمة بنفسها وليست جزءا لصناعة أخرى، ولا أنّها آلة وجزء معا.

(62) فأمّا مرتبة هذه الصـناعة بحسـب قياسـها إلى سـائر الصـنائع فإنّها تتقدّم جميع الصنائع التي تشتمل عليها صناعة الفلسفة، وبالجملة جميع [سـائر] الصـنائع التي شـأنها أن تتعلّم بقول. ومرتبة الصـناعة قد تؤخذ بحسـب المقايسـة بينها وبين صـنائع أخر، وقد تؤخذ بالقياس إلى المتعلّمين. وهذه الصناعة أمّا بحسب قياسها إلى [الصنائع الأخر] فهي

[مقدّمة جميع سائر الصنائع] التي تستعمل الفكر./ وأمّا بحسب قياسها إلى المتعلّمين فإنّه قد كادت [أن] تكون مراتب الصـــنائع بهذه الجهة غير محدودة. فإنّه لا يمتنع أن تكون الصناعة متى قيست بأخرى لزم تقدّمها على تلك الأخرى ، وإذا قيستا [جميعا] بالمتعلّم كانت المتأخّرة منهما أســـهل على المتعلّم من المتقدّمة. فلذلك لمّا رام قوم [تحصـــيل مرتبة صناعة] المنطق وتحصيل مراتب أجزاء الفلسفة وقعت لهم في مراتبها ظنون مختلفة، وكان نظرهم فيها لا بحسب قياس بعضها إلى بعض فقط لكن بحســب قياســها إلى المتعلّمين. ولذلك جعل قوم منهم مرتبة هذه الصــناعة متأخّرة عن كثير من أجزاء الفلســفة، مثال ذلك تقديم من قدّم الهندسة على هذه الصناعة.

(63) وأمّا المنشئ لهذه (الصناعة) والمثبت لها في كتاب والجاعل إليها ســبيلا بها يمكن اقتناؤها [من] يقصــد إليها وتعلّمها (بقول) فهو أرسطاطاليس وحده. والذي يظنّ به أنّه أثبت من هذه الصناعة [قبله] في كتاب فإنّما نظر ذلك في أجزاء من هذه الصــناعة [يسـيرة، منها] المقولات ، فإنّها يظنّ بها أنّ الذين أنشــؤوها أوّلا هم آل فوثاغورس. [فإنّ الذي] أثبتها منهم هو رجل يعرف بأرخوطس، وزعموا أنّه كان قبل زمن أرسطاطاليس وأفلاطن. وكذلك يظنّ بأشياء من أمور الجدل ومن السوفسطائيّة ومن الخطابة والشعر أنّها [أنشئت قبله] . فأقول: أمّا الكتاب المنســوب إلى أرخوطس، فإنّ ثامســطيوس / قال إنّه تبيّن من أمر هذا الكتاب أنّه إنّما وضــع بعد زمن أرسـطاطاليس، (لأنّ من آل فوثاغورس رجلان كلّ واحد منهما يسمّيان بأرخوطس أحدهما كان قبل زمن أرسطاطاليس) والآخر بعده، وكلاهما من شيعة فوثاغورس ، والواضع منهما للمقولات هو الذي كان بعد زمن أرسطاطاليس. وأنا أقول [أيضــا قد تبيّن] من أمر أرخوطس الذي كان قبل أرسـطاطاليس أنّه قد كان يروم أيضا القول فيما (هو) داخل في صناعة المنطق. فإنّ أرسـطاطاليس لمّا عدّد في المقالة السـابعة من كتاب ما بعد الطبيعيّات أصناف الحدود وبلغ أكمل أصنافها قال هذا القول:

و (أمثال) هذه الحدود من التي كان يرتضيها أرخوطس. وكذلك قد تبيّن من (أمر) قوم آخرين أنّهم كانوا يتعاطون القول في أشــياء ممّا [هي داخلة] في هذه الصــناعة، مثل القســمة والحدود، مثل ما بيّن من قول كســـانقراطيس وأكثر ذلـك أفلاطن، وذلـك ليس على طريق الصناعة لكن على أنّها أجزاء [ما] من الصناعة قد شعر بها. وبالجملة

فإنّ ما أثبت من أمر الأشـياء التي هي داخلة في صـناعة المنطق قبل أرسطاطاليس هو أحد الأمرين:

إمّا الأفعال الكائنة عن الصـناعة لا على أنّها بصـناعة لكن بالدربة والقوّة الحادثة عن طول مزاولة أفعال الصـــناعة، إذ كان اتّفق لهم أن زاولوها من غير أن تكون عندهم القوانين التي بها تكون الأفعال، مثل قوّة افروطاغورس على السـوفسـطائيّة وثراسـوماخوس على الخطابة وأوميرس على الشـعر، وكما أثبتت الخطب أنفسـها/ والأشـعار أنفسـها ليس [على] القوانين التي إذا استعملها الإنسـان أنشـأ أمثال تلك الخطب والأشـــعار. وإمّا أن يكون مـا أثبت [منهـا] في كتـاب جزءا مـا من الصـناعة إلّا [أنّه يسـير]، مثل ما كتب (في) الشـعراء أصـناف أوزان ألفاظه، ومن الخطب أشياء مأثورة، وكذلك من الجدل.

فأمّا أن تكون هذه الصناعة (وهذه) الأشياء على النظام الذي ينبغي أن تكون عليـه الصـــنـائع [قد كـانـت قبـل] ذلـك فلا، لكن إنّمـا هو لأرسطاطاليس [وحده].

(64) وأمّا أنحاء التعليم فإنّه يسـتعمل في هذه الصـناعة جميعها إلّا ما قلنا إنّ [أرسطاطاليس] يتجنّبه بالجملة.

(65) فقد أتى [هذا] القول على الأقاويل التي بها يسهل الشروع في [صـــناعة المنطق]. فينبغي الآن أن نشـــرع فيها ونبتدئ بالنظر في الكتـاب الذي يشـــتمل على أوّل أجزاء هذه الصـــنـاعة وهو كتـاب المقولات.

[والحمد لله وحده وصـلواته على سـيّدنا محمّد وعلى آله وصـحبه وأزواجه وذرّيته].